التوالي، عدا اكتشاف ست خلايا في منطقة القدس، اتهمت الشرطة اعضاءها بتنفيذ عمليات حرق سيارات والقاء قنابل مولوتوف (**المصدر نفسه**، ٨/٦/١٩٩٠). وفي هذه الاثناء، أصدرت احكام على مواطنين بالسجن المؤبد، بتهمة اعدام عملاء داخل السجون، كما جاء في قرار المحكمة العسكرية لبئر السبع، في ٢٥ أيار (مايو).

وبعد ان أصبحت التصرّفات الاسرائيلية هذه معهودة وغير مؤثرة، لجأ جيش الاحتلال، كالعادة، الى البحث عن الاساليب الجديدة ـ القديمة لفرض سيطرته. ومن بين تلك الاساليب تشكيل وحدة جديدة تابعة للشرطة تتألف من ٣٠ فرداً، وتعمل باسم «جدعون»، في القدس، يرتدي رجالها الثياب المدنية ويتجولون في سيارات عربية بهدف «الاستقصاء والتدخّل» ضد المنتفضين. غير ان مصادر اسرائيلية اعترفت بأن هذا اللقب يخفي، في الواقع، شبكة ضباط يعملون بمعرفة قائد المنطقة الوسطى، اللواء اسحق مردخاي، لتنفيذ التجاوزات الصارخة بحق المواطنين دون التعرّض لأية ملاحقة (**فلسطين الثورة**، ٣/٦/١٩٩٠؛ **والحياة**، ١٩ ـ ٢٠/٥/١٩٩٠). كما لجأت القوات الاسرائيلية الى استخدام المتنكرين باللباس المدني، مجدداً، لخداع واعتقال الناشطين الفلسطينيين، كما حدث، مثلاً، حين انضمّ ٢٠ جندياً الى مسيرة وطنية في بيت ساحور، في ٢٢ أيار (مايو) (**المصدر نفسه**، ٢٣/٥/١٩٩٠). وجددت السلطات، أيضاً، البحث في مسألة منع امتلاك اطارات السيارات المستعملة في الضفة الفلسطينية، بعد ان حاولت تطبيق ذلك الاجراء قبل حوالى السنتين، بينما قرر الجيش تسليح جميع سكان المستوطنات المقامة بالقرب من «الخط الاخضر»، تحسّباً للهجمات الشعبية والفدائية (**المصدر نفسه**، ٦ و٩ ـ ١٠/٦/١٩٩٠).

الاّ ان مختلف هذه الاجراءات والاساليب لم تجد نفعاً. وجاء أوضح تعبير عن ذلك على لسان المعلّق الاسرائيلي، ايهود يعري، الذي أكد انه بامكان الجيش ان يقتحم القرى والاحياء وان يعتقل العشرات، ولكنه فقد زمام الادارة اليومية للارض المحتلة، التي انتزعتها «النواة الصلبة المؤلفة من حوالى ٦٥ ألف شخص». ولعلّ هذه المقارنة بين الهيمنة السطحية للقوة المسلّحة وبين السلطة الفعلية للارادة الشعبية هي التجسيد الأدقّ لحقيقة الموازين بين الاحتلال الاسرائيلي والجماهير الفلسطينية.

ي. ص.